

«التربية» عدّلت آلية تنظيم تعليم «البدون»

الصندوق الخيري يشمل طلبة المدارس النموذجية

أعاد وزير التربية وزير التعليم العالي د. سعود الحربي آلية تنظيم تعليم وقبول الطلبة الذين يتكفل الصندوق الخيري لرعاية الطلاب المحتاجين بنفقات تعليمهم، حيث تقرر دخول المدارس النموذجية ضمن المشمولين بالرعاية، وأن تكون مواعيد سداد نفقات التعليم للمدارس العربية الأهلية والنموذجية على دفعتين الأولى تستحق في شهر ديسمبر والثانية في مارس من كل عام.

الأول بنسبة ما قضاه الطالب لديهما من الفصل الدراسي شريطة استمرار الطالب بمقاعد الدراسة لمدة شهر على الأقل من بداية العام الدراسي.

كما تستحق المدرسة نفقات التعليم عن الفصل الدراسي الثاني بواقع النصف في حال شطب الطالب بعد ضياعي شهر من بداية الفصل الدراسي الثاني.

تطبيق الجزاءات

وأوصافاً لا تستحق المدارس الغنية بهذا
والثاني فنفقات التعليم المقررة للفصل الدراسي
الذي انتقل فيه الطالب خلال شهر من بداية
بداية الفصل الدراسي الثاني أما إذا انتقل
الطالب بعد مضي شهر من بداية الفصل
الدراسي الثاني فتستحق المدارس نفقات
التعليم عن الفصل الدراسي الثاني بنسبة
أما قضاء الطالب لديها خلال هذا الفصل.
وتشدد القرار على تطبيق الصرامة على
المدارس التي يثبت مخالفتها لأحكام هذا
القرار على نحو وقف صرف نفقات تعليم
الطلاب المحتاجين للمشمولين برعاية
الصندوق الخيري لحين زوال السبب في
مخالفتهم ثم ترخيص المدارس وأوصافه
تجديدها للترخيص، ومخالفة المدرسة
على من أحكام القرار الوزارى رقم 46601
تاريخ 1967.

للطلبة القديين في المدارس العربية الأهلية والبيوتية والذين تنطبق عليهم شروط التوظيف على نفقته وفقا لمرسوم الدراسة المؤرخة في 17 أفريل 1963 في المدارس العربية الأهلية. مضافا إليها مصاريف الكتب المدرسية، ويوجد سداس الرسوم الدراسية وفقا للتوجيه 4 في حالة توافر شرطين الأول والثاني الاعتماد المالي من ميزانية الصندوق أو مما خصص له من ميزانات وموارد أخرى، والمدة التي يتم الصرف فيها معادل عامية واحدة.

كشفت مصادر مطلعة لـ **القبس** أن القرار الجديد للجبري سيجتاح بعض الملاحظات التي سجلتها الجهات الرقابية، لا سيما ديوان المحاسبة على القرارات السابقة المتعلقة بإجراءات تعليم أبناء البدون والفئات المستحقة والمدارس المشمولة بـ **برعاية الصندوق الخيري**.

ولفت المصادر إلى أن 17 ألف طالب وطالبة يتسفيدون سنوياً من الصندوق الخيري الذي تدعّمه وزارة التربية بنحو 5.5 ملايين دينار سنوياً.

معايير عامة

ووفقاً للقرار التنظيمي الجديد الذي حصلت القبس على نسخة منه، فإن الميزانية المالية للصندوق الخيري تتحمل «الرسوم الدراسية ومصاريف الكتب»

وأشار القرار إلى أن المدارس الخاصة المعنية بالتقزم إخطار جهة الإشراف على أعمال الصنادوق الخيري من إدارة التعليم الخاص بانتقال أي طالب أو شطبه فور تحقق سبب الإخطار، وفي هذه الحالة تستحق المدرسة نفقات التعليم للطالب عن الفصل الدراسي

سداد نفقات التعليم
للمدارس الخاصة على
دفعتين في ديسمبر
ومارس فقط

القرار الجديد يُعالج
ملاحظات «الجهات
الرقابية».. وتطبيق
الجزاءات على
المدارس المخالفة

17 ألف مستفيد
من رعاية الصندوق
الخيرى.. والتربية
تدعمه بـ 5.5 ملايين
دينار سنوياً

وأكد خضم نفقات التعليم التي مع سدادها من الطالب الباقي بحيث تستكمل تحصيل المدرسة لرسوم دراسية عنه في خلال جهة أخرى عن العام الدراسي الذي وقعت خلاله المأخوذة المختلفة عن خصم 10% من إجمالي قيمة نفقات التعليم المستحقة عن جميع الطلاب. إضافة إلى خصم 10% من إجمالي نفقات التعليم المستحقة عن جميع الطلاب في حال تقديم المدرسة لبيانات أو معلومات غير صحيحة عن الطلاب المسجلين لديها على نفقة الصندوق مع خصم كامل الرسوم الدراسية عن الطلاب الذين تمت الإفادة عن أعدادهم بالزيادة عن المصرح لهم من جهة الإشراف على الصندوق.

لائحة تنظيمية

كما يتم خصم 10% من قيمة الدفعة المقررة في حال عدم التزام المدرسة بإعداد قوائم باسماء الطلبة الحقيدين في نفقة الصندوق الخيري بعد اعادة المدة المقررة لصف الدفوعات المشار إليها في المادة الرابعة من هذا القرار، وتخصم 5% من إجمالي نفقات التعليم المستحقه من جميع الطلاب في حال التقليل أي طالب من المدرسة أو شطبه دون إخطار بجهة الإشراف على الصندوق الخيري خلال أسبوع من تحقق السبب - حتى لو كان يتم اعتماد شهادة الإختلال من قبل الإدارة

العامة للتعليم الخاص - مع خصما تم
مدرسته المدرسة عن الطالب المنقول منها أو
الطالب
وتمثلت الترتيبات المدرسية بقائمة صفقات
التعليم للطلاب الخفيف في قيمة الصفوق
والذي لم يدرج اسمه ضمن القوائم
تعداها المدرسة.
وتسند القرار عن أهمية تدقيق قوائم
الطلاب الواردة من المدارس الخاصة
المعنوية بهذا القرار من خلال جهة
الإشراف في أعمال الصفوق الخيري
لرعاية الطلاب المحتاجين واجتيازها،
وعليه اعتمادها بعد التدقيق عن حالة
كل طالب من خلال نظام سجل الطالب،
قبل أن تشرس إلى قطاع الشؤون المالية
لمعالجة إجراءات الصرف.

ويؤوض القرار الوكيل المساعد للتعليم الخاص والنوعى باعتماد لائحة تنظيمية لتحديد الضوابط وتنظيم العمل بالصندوق الخيري لرعاية الطلاب المحتاجين بما يضمن التوظيف الأمثل للإمكانات التي تم تخصيصها للصندوق ووضعية اللوائح والنظم والضوابط الخاصة ببحث الحالات المستحقة لدعم الصندوق الخيري وخلافها.

(هـ. ح)